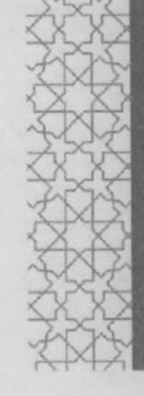
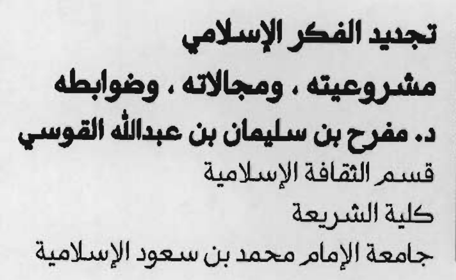
تجديد الفكر الإسلامي

مشروعيته، ومجالاته ، وضوابطه

د. مفرح بن سليمان بن عبدالله القوسي
قسم الثقافة الإسلامية ـ كلية الشريعة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية





تجديد الفكر الإسلامي
مشروعيته ، ومجالاته ، وضوابطه

د. مفرح بن سليمان بن عبدالله القوسي
قسم الثقافة الإسلامية
كلية الشريعة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يحظى الفكر الإسلامي اليوم بصفة خاصة باهتمام كثير من الباحثين والمفكرين المسلمين وغير المسلمين، وتمثل قضية (التجديد) في هذا الفكر أحد المحاور الفكرية الحضارية الهامة التي تستقطب جهود الباحثين المعاصرين، وتُؤلف فيها الكتب، وتُعقد من أجلها المؤتمرات والندوات العلمية . ويسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية : أولاً: تحديد مفهوم كل من (التجديد) و (الفكر الإسلامي) تحديداً دقيقاً . ثانياً: بيان مشروعية تجديد الفكر الإسلامي، وضرورته في الزمن الحاضر . ثالثاً: بيان مجالاته المطلوبة المتعددة، وضوابطه الشرعية .رابعاً: الإسهام في تسليط الضوء على قدرة الفكر الإسلامي المنضبط بضوابط الإسلام على مواكبة مستجدات الزمان ونوازل العصور، وقيادة الأمة نحو بناء مستقبل واعد يتسم بالعطاء المتجدد والرؤية المتزنة المستنيرة .

المقدمـــــة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

فيُعد الفكر من أهم الخصائص التي تميز بها الإنسان من سائر المخلوقات جماداً ونباتاً وحيواناً، وبه تهيأت له السيادة على هذه المخلوقات وتسخيرها له لتحقيق العبودية الخالصة لله تعالى، التي هي الغاية من خلق الإنسان وإيجاده في هذا الكون.

ولقد كان الفكر الإسلامي في عصور ازدهار الحضارة الإسلامية منفتحاً على الفكر البشري، متفاعلاً مع حضارات العصور المختلفة وثقافاتها، وكان قادراً حتى في أحلك الظروف التي عصفت بالأمة الإسلامية على الحفاظ على أصالة المنهج وقوامة الفكرة، وعصياً على الانصهار والاندثار، ذلك أن أصول هذا الفكر مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وليس من شك في أن الأمة الإسلامية استطاعت بفكرها المعطاء المتجدد المنبثق من الإسلام أن تبني حضارة عظيمة تُعد من أكثر حضارات العالم رشداً واستنارة وعدالة واتزاناً في نشاطاتها الإنسانية المختلفة، تشبثاً بثوابتها وقيمها الإسلامية، وتكيفاً مع مستجدات الأزمان ونوازل العصور.

وظل هذا الفكر يتمتع بخاصيتي الأصالة والتجدد طوال تاريخ الإسلام.

وتمثل قضية (التجديد) في هذا الفكر أحد المحاور الفكرية الحضارية الهامة التي تستقطب مجهودات الباحثين المعاصرين، وتُؤلف فيها الكتب، وتُعقد من أجلها المؤتمرات والندوات العلمية.

وهذا البحث إنما هو إسهام متواضع مني – بوصفي أحد الأكاديميين المختصين بالفكر الإسلامي – لتحقيق ما يلي :

أولاً: تحديد مفهوم كل من (التجديد) و (الفكر الإسلامي) تحديداً دقيقاً.

ثانياً: بيان مشروعية تجديد الفكر الإسلامي، وضرورته في الزمن الحاضر.

ثالثاً: بيان مجالاته المطلوبة المتعددة، وضوابطه الشرعية.

رابعاً: الإسهام في تسليط الضوء على قدرة الفكر الإسلامي المنضبط بضوابط الإسلام

على مواكبة مستجدات الزمان ونوازل العصور، وقيادة الأمة نحو بناء مستقبل واعد يتسم بالعطاء المتجدد والرؤية المتزنة المستنيرة.

خطـة البحـث:

قسمتُ البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة. وذلك على النحو التالي:

المقدمة: تشتمل على بيان أهمية موضوع البحث، وأهدافه، وخطته، ومنهجه.

والتمهيد: يشتمل على تحديد مفهوم مصطلحي البحث الأساسين، وهما:

- التجديد.

- والفكر الإسلامي.

والمبحث الأول: في مشروعية تجديد الفكر الإسلامي.

والمبحث الثاني: في مجالات تجديد الفكر الإسلامي.

والمبحث الثالث: في ضوابط تجديد الفكر الإسلامي.

والخاتمة: تشتمل على أبرز النتائج العلمية للبحث.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة البحث اتباع أكثر من منهج في إعداده، لعل أبرزها المنهجين التحليلي والتأصيلي، ولاسيما في تحديد مفهوم كل من (التجديد) و (الفكر الإسلامي)، وبيان الحاجة إلى التجديد، وكذا في بيان مشروعية تجديد الفكر الإسلامي ومجالاته وضوابطه.

مع العناية بما يقتضيه البحث العلمي من التزام الأمانة العلمية في العزو والاقتباس والنقل، وترقيم الآيات القرآنية وبيان سورها، وتخريج الأحاديث النبوية، والعناية بقواعد اللغة العربية والإملاء وعلامات الترقيم، وتزويد البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

والله أسأل التوفيق والسداد والرشاد.

التمهيـد:

تحديد مصطلحات البحث :

لاشك أن تحديد مصطلحات البحث الأساسية قبل الخوض في مباحثه ومسائله مهم جداً لمعرفة مجال البحث ودائرة حدوده ، ولفهم مراد الباحث ومقصوده .

ولدينا في البحث مصطلحين أساسين أتناولهما – بإيجاز – هنا بالبيان والتوضيح ، وهما : التجديد ، والفكر الإسلامي .

أولاً : التجديد .

التجديد لغة :

التجديد في اللغة : جعل الشيء وتصييره جديداً . والجديد : نقيض الخَلق ، يقال : جَدَّ الثوبُ والشيءُ يَجِدُّ ، أي صار جديداً ، وتَجَدَّدَ الشيء : صار جديداً ، وأَجَدَّه وجَدَّده واستَجَدَّه ، أي صَيَّرهُ جديداً .[1]

التجديد اصطلاحاً :

اجتهد العلماء والباحثون قديماً وحديثاً في تحديد معنى (التجديد) اصطلاحاً . وممن عرَّفه العلقمي ، حيث قال : أنه " إحياء ما اندرس من العمل من الكتاب والسنة والأمر بمقتضاهما "[2] .

واختار محمد شمس الحق آبادي هذا التعريف نفسه في عون المعبود[3] .

وعرَّفه المناوي بأنه : بيان السنة من البدعة ، وإكثار العلم ونصرة أهله ، وكسر أهل البدعة[4] .

وعرفه المودودي بأنه : " تنقية الإسلام من كل جزء من أجزاء الجاهلية ، ثم العمل على إحيائه خالصاً محضاً على قدر الإمكان "[5] .

وعرفه كذلك القرضاوي بأنه يعني : " العودة بالدين إلى حيث كان في عهد الرسول ﷺ

---

(١) انظر : لسان العرب – لابن منظور ، مادة (جدد) .

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير – للمناوي ، ج٢/ص٢٨١ . وعون المعبود شرح سنن أبي داود – لمحمد شمس الحق آبادي ، ج١١ /ص٣٨٦ .

(٣) راجع : عون المعبود شرح سنن أبي داود ، ج١١/ ص٣٩١ .

(٤) انظر : فيض القدير ، ج٢/ص٢٨١ – ٢٨٢ .

(٥) موجز تجديد الدين وإحياؤه، ص ٢٥.

وصحابته ومن تبعهم بإحسان"[1].

كما عرفه الكاتب عمر عبيد حسنة بأنه: "الفهم الجديد القويم للنص، فهماً يهدي المسلم لمعالجة مشكلاته وقضايا واقعه في كل عصر يعيشه، معالجة نابعة من هدي الوحي"[2].

وبتفحص هذه التعريفات يتبين أنها لا تخرج عن ثلاثة أمور:

الأول: إحياء ما اندرس من معالم سنن الدين، ونشرها بين الناس، وحملهم على العمل بها.

الثاني: قمع البدع وأهلها، وتنقية الدين مما علق به من أوضار الجاهلية، والعودة به إلى ما كان عليه في زمن الرسول ﷺ وصحابته الكرام.

الثالث: تنزيل الأحكام الشرعية على ما يجدّ من وقائع وأحداث، ومعالجتها وفق هدي الوحي الإلهي.

وعليه يكون المراد بمفهوم التجديد هنا: إعادة نضارة الدين الإسلامي كما أُنزل على نبينا محمد ﷺ، بإحياء ما اندرس من سننه ومعالمه، وتنقيته مما أُلصق به من بدع ومحدثات، وتنزيله على واقع الحياة ومستجداتها، وبيان صورته الصحيحة، وتغيير المفهومات الخاطئة المترسبة عنه في أذهان الناس.

ثم هو بعد ذلك تعديل لأوضاع هؤلاء الناس وسلوكهم حسبما يقتضيه هذا الدين، وحملهم على تمثله في واقعهم العملي.

ثانياً: الفكر الإسلامي:

مصطلح الفكر الإسلامي من المصطلحات الحديثة في الدراسات الإسلامية، وهو يتكون من كلمتين، هما: (الفكر)، و(الإسلام)، وياء النسبة التي ربطت أولى الكلمتين بالأخرى.

وأعرفُ أولاً بكل كلمة من هاتين الكلمتين على حدة، ثم أعرف بهذا المصطلح بصفته مركباً.

١- الفكر:

الفكر لغة: مصدر فكَّر يفكِّر تفكيراً، وهو إعمال الخاطر أو العقل في الشيء، والتفكر

---

(١) من أجل صحوة راشدة تجدد الدين وتنهض بالدنيا، ص ٢٨.

(٢) الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية، ص ٢٠.

: التأمل [1] .

وهو اصطلاحاً : جملة النشاط الذهني ، وما يتم به التفكير من أفعال ذهنية [2] .

٢ – الإسلام :

الإسلام في اللغة : الانقياد والاستسلام [3] .

وهو في المصطلح الشرعي العام : الاستسلام لله وفق منهجه وشرعه .

وهو في المصطلح الشرعي الخاص : " الدين الذي جاء به النبي العربي محمد بن عبدالله مبادئ ومناهج ، وتقابله الأديان الأخرى التي عرفت بعد تحريفها باليهودية والنصرانية ، وغيرها من الأديان الشرقية ، وكذلك المبادئ البشرية كالشيوعية " [4] .

" والإسلامي : هو المنتسب إلى الإسلام ، لأن الياء هذه ياء النسبة ، ويتحقق الانتساب الكامل للإسلام بالتزام تعاليمه وأحكامه وتمثّل مبادئه ، يستوي في ذلك أن يكون المنتسب إنساناً أو المنسوب عملاً . والأصل في هذه النسبة أن يقال : مسلم ، بدلاً من إسلامي ، وعلى ذلك جرى العرف منذ جاء الإسلام وإلى مطلع العصور الحديثة ، حيث شاع لفظ " إسلامي " لدى عموم المفكرين المعاصرين مسلمين وغير مسلمين " [5] .

٣ – الفكر الإسلامي :

المراد بالفكر الإسلامي هنا : المحاولات العقلية والجهود العلمية التي بذلها المسلمون منذ انتقال النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى لفهم الإسلام وعرضه ، ومواجهة المشكلات الواقعية في ضوء أصوله ومبادئه [6] .

وهو بعبارة أخرى : كل ما أنتجه المسلمون وفق منهج الإسلام من فكر بشري في المعارف الكونية العامة المتصلة بالله سبحانه وتعالى والعالم والإنسان منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم وإلى عصرنا الحاضر [7] .

---

(١) انظر : لسان العرب – لابن منظور ، مادة (فكر) .

(٢) انظر : المعجم الفلسفي . لمجمع اللغة العربية ، ص ١٣٧ .

(٣) انظر : لسان العرب ، مادة (سلم) .

(٤) حقيقة الفكر الإسلامي ، ص ١٢ .

(٥) المرجع السابق ، بتصرف يسير .

(٦) انظر كلاً من : الفكر الإسلامي في تطوره – للدكتور محمد البهي ، ص ٦ . والأصالة والمعاصرة في الفكر الإسلامي – للدكتور محمد رأفت سعيد ، ص ٧ .

(٧) انظر كلاً من : المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري – للدكتور محسن عبدالحميد ، ص ٢١ . وتجديد الفكر الإسلامي – للدكتور محسن عبدالحميد أيضاً ، ص ١٨ .

ونستنتج من التعريفين السابقين أموراً مهمة تمثل محددات للفكر الإسلامي المقصود في هذا البحث، وهي :

أولاً : أن الفكر الإسلامي نتاج عقلي بشري .

ثانياً : أنه منحصر في ما يصدر عن المسلمين فقط .

ثالثاً : أن مجاله واسع يتمثل في المعارف الكونية العامة .

رابعاً: أن مراحله تبدأ منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم وتمتد إلى عصرنا الحاضر .

خامساً : أنه منضبط بضوابط الإسلام وأصوله العامة، ومتقيد بمنهجه .

" وكل فكر بشري نتج عن فكر مستقل ولم ينطلق من مفاهيم الإسلام الثابتة القاطعة في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، لا يمكن وصفه بأنه فكر إسلامي، لأن قولنا (فكر إسلامي) يعني إضفاء طابع الإسلام عليه، وليس من المنطق السليم أن يحسب فكر ما على الإسلام وهو ليس بإسلامي، بل نصفه بأنه فكر عام لم ينطلق من الإسلام، وإنما انطلق من أديان وعقائد ومناهج أخرى، تقترب من الإسلام حيناً وتبتعد عنه أحياناً أخرى "[1] .

وإن الناظر في تاريخ الحركة الفكرية في الإسلام يجد أن المسلمين في كل عصر يُقبلون على القرآن الكريم وعلى السنة المطهرة يأخذون منهما ما يفهمون ويتعلمون ما يجهلون.

ولما كانت الأفهام تتفاوت والعقول تتباين والهمم تعلو وتهبط، وُجد على مر العصور حصيلة كبيرة من الفكر المنسوب إلى الإسلام، وقد حوت هذه الحصيلة مذاهب فكرية وثيقة الصلة بالكتاب والسنة، صحيحة النسب إليهما، وأخرى ليست كذلك، وإنما هي وليدة بدع وانحرافات داخلية أو مؤثرات خارجية .

ووُجدت اتجاهات فكرية دخيلة تلبس رداءً إسلامياً، وأخرى تتمسح بالكتاب والسنة، بل ووُجدت اتجاهات تناوئ الإسلام وتناقض مبادئه .

لذا لابد من التأكيد على أن الفكر الإسلامي هو الفكر المنضبط بضوابط الإسلام والملتزم بأصوله العامة العقدية والتشريعية، وإنه كلما ابتعد الفكر الصادر عن المسلم عن هذه الضوابط والأصول أو قل التزامه بها كلما ضعف اتصافه بالإسلامي .

---

(١) تجديد الفكر الإسلامي – للدكتور محسن عبدالحميد، ص ١٨ بتصرف يسير .

المبحث الأول: مشروعية تجديد الفكر الإسلامي:

يقوم تجديد الفكر الإسلامي ويستند على أصل إسلامي قوامه قول النبي ﷺ: (**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**) [1]، وهذا يعني أن التجديد سنة إسلامية لازمة للأمة – سواء كانت أمة الدعوة أم أمة الاستجابة – لضمان حيوية الدين الإسلامي والفكر المنبثق عنه، واستمرار صلاحيته لكل زمان ومكان. وهو ما فهمه علماء الإسلام ومفكروه، فسطروه في كتبهم وتمثلوه واقعاً عملياً في أحكامهم ومواقفهم.

ومن صور التجديد المشروع وأنواعه المتعددة: الاجتهاد الفقهي، وهو: استفراغ الفقيه جهده وطاقته في النظر وإعمال العقل لاستنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها المنصوص عليها في الكتاب والسنة أو في أحدهما [2].

والاجتهاد تجديد في الجانب العملي من حياة الإنسان، بينما التجديد بعمومه يشتمل بالإضافة إلى هذا الجانب، الجانب الفكري والجانب الروحي من حياة الإنسان وهي الجوانب المتعددة التي جاء بها الإسلام، والمتمثلة في: العلم، الإيمان، العمل.

ويعد الاجتهاد مبدأ الحركة أو الديناميكية في بناء الإسلام وتجدد أحكامه كما يقول محمد إقبال [3]، وقد كان لهذا المبدأ أثر عظيم في إثراء الدراسات الفقهية وإيجاد الحلول المناسبة للمسائل التي لم يكن لها نظير في العهد الأول للإسلام.

وقد أشار القرآن الكريم إلى أهمية الاجتهاد وضرورة التفقه في الدين، يقول تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**﴾ [4]، ويقول تعالى: ﴿**وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ**﴾ [5].

---

(1) رواه أبو داود في سننه – من حديث أبي هريرة رضي الله عنه – في كتاب (الملاحم)، باب (ما يذكر في قرن المائة)، الحديث رقم (٤٢٩١)، ج٤/ص١٠٩. ورواه الحاكم في المستدرك، كتاب (الفتن والملاحم)، الحديث رقم (٨٥٩٢)، ج٤/ص٥٦٧–٥٦٨. وذكر السخاوي وكذا الألباني أن سنده صحيح ورجاله ثقات. راجع: المقاصد الحسنة، ص٢٠٣. وسلسلة الأحاديث الصحيحة، الحديث رقم (٥٩٩)، ج٢/ص١٤٨.

(2) راجع كلاً من: روضة الناظر وجنة المناظر – لابن قدامة، ج٢/ص٤٠١. وإرشاد الفحول – للشوكاني، بتحقيق: سامي الأثري، ص١٠٢٥ – ١٠٢٧. وتاريخ المذاهب الإسلامية – لمحمد أبو زهرة، ص٢٤٤.

(3) راجع: تجديد الفكر الديني في الإسلام، في الصفحات: ١٢٤، ١٦٨، ١٧٠.

(4) سورة التوبة، الآية ١٢٢.

(5) سورة النساء، الآية ٨٣.

وشرع الله سبحانه الاجتهاد بقوله: ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾[1]، وذلك لاستمرار النظر في نصوص القرآن والسنة، وإثبات قدرة هذه النصوص على مواجهة المتغيرات والمستجدات في كل زمان ومكان.

وليس الإجماع والقياس والاستصحاب... إلا تأكيداً لعملية العطاء التشريعي وثرائه وتجديد حراكه ليتوافق مع ما يجد من مشكلات عبر مسيرة الزمن بحسب الضوابط الشرعية المعتبرة.

فالحياة التي يعيشها المسلم متغيرة متجددة وكل يوم يواجه فيها من الأمور ما هو جديد، والنصوص محدودة، والأحداث والوقائع غير محدودة، ولكل عصر وزمان أحواله وقضاياه، فلابد من الاجتهاد لاستنباط الأحكام الشرعية من تلك النصوص لهذه الأحداث والوقائع المتجددة، وفي ذلك استمرار للشريعة في أداء مهمتها في التشريع والتقنين.

يقول الإمام الشافعي: "ليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدي فيها"[2]، ويقول في موضع آخر: "وكل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم، أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة. وعليه فإذا كان فيه بعينه حكم لزم اتباعه، وإذا لم يكن فيه حكم بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد"[3].

وفي كل عصر توجد حوادث طارئة تستدعي أن يشرع لها حكم، بل إن كثيراً من نصوص القرآن والسنة قد جاءت استجابة للحاجات التي ظهرت في العهد النبوي، كما هو معروف في تاريخ القرآن الكريم وتاريخ السنة النبوية، وفي كل عصر توجد في حياة الناس المتطورة مسائل وقضايا ملحة تحتاج إلى المجتهدين والمفكرين المسلمين الذين يردون هذه المسائل والقضايا إلى الدين، وبهذا الاجتهاد تتسع دائرة أحكام الدين لتشمل مساحات أكبر بحسب اتساع الحياة وتطورها.

يقول الإمام الشاطبي: "فلأن الوقائع في الوجود لا تنحصر، فلا يصح دخولها تحت الأدلة المنحصرة، ولذلك احتيج إلى فتح باب الاجتهاد من القياس وغيره، فلابد من حدوث وقائع لا تكون منصوصاً على حكمها، ولا يوجد للأولين فيها اجتهاد، وعند ذلك فإما أن يُترك الناس

(١) سورة الحشر، الآية ٢.

(٢) الرسالة، ص ٢٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٧٧.

فيها مع أهوائهم، أو يُنظر فيها بغير اجتهاد شرعي، وهو أيضاً اتباع للهوى، وهو معنى تعطيل التكليف لزوماً، وهو مؤدٍ إلى تكليف مالا يطاق، فإذن لابد من الاجتهاد في كل زمان، لأن الوقائع لا تختص بزمان دون زمان"[1].

كما أن اندراس معالم الدين، وتفشي البدع، واتساع رقعة الفساد والانحراف عن المنهج الحق، بسبب تقادم الزمن وابتعاد المسلمين عن مصدر الوحي الإلهي، كل ذلك يؤكد مسيس الحاجة إلى بعثة المجددين وبروز فقهاء ومفكرين مسلمين متميزين يعملون على إظهار الإسلام وتقديمه كما أنزله الله، ويُبعدون عنه كل الشوائب والعناصر الدخيلة عليه، ويُحيون كل ما اندرس من معالمه وأحكامه.

إن التجديد من أبرز الدلائل على قدرة الفكر الإسلامي على المعاصرة ومواجهة القضايا الجديدة والتطورات الحضارية، والحيلولة دون خروج المجتمع المسلم عن إطار ثقافته وفكره وذاتيته، ودون أن يذوب في ثقافات الأمم الأخرى ومذاهبها وقوانينها.

كما أن التجديد عامل مؤثر يحول بين الفكر والجمود، وعلامة على تحرر الفكر من قيد التقليد، كما أنه يمثل طابع الحركة في الإجابة على مستجدات التطور السريع في مختلف البيئات والعصور. وقد أثبت تاريخ الفكر الإسلامي خلال عمره الطويل أنه لم يقف عاجزاً أمام المشكلات التي اعترضته، بل ترك لنا مجموعة ضخمة من الحلول الشرعية المنضبطة. وكان للعلماء والمفكرين إسهامات شتى في مجالات التجديد المتعددة، وكان أثرهم نافذاً في عصورهم، وكانوا بهذه الإسهامات ركناً من أركان الحضارة الإسلامية بما أدوه من مهام اجتماعية واقتصادية وسياسية وفكرية في بنائها العام.

* * *

(١) الموافقات في أصول الشريعة، ج٤/ص١٠٤.

المبحث الثاني: مجالات تجديد الفكر الإسلامي:

لقد بحث العلماء مجال التجديد، فذكروا أن مجالاته عديدة، وأنه بالتالي قد يتجزأ، فيجدد عالم في الفقه، وآخر في العقيدة، وثالث في الدعوة والثقافة، ورابع في التربية والإصلاح الاجتماعي، وخامس في الاقتصاد أو السياسة...، لأن التجديد الكلي من الصعب تحققه من قِبَل فرد واحد نظرياً في الدين كله وللأمة كلها. يقول السهارنفوي: "لا ينطبق على كثير ممن تشرف بالتجديد أن يكون جدد كل نوع من أنواع الدين"[1].

ولهذا قال العلماء: إن (مَنْ) في قول النبي ﷺ: "**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**) لا تقتصر على واحد في القرن، بل تتسع لأكثر من ذلك، وعليه فقد يشترك مجموعة في عملية التجديد يختص كل منهم بفن من فنون العلم الشرعي، أو جانب من جوانب السلوك[2].

ولاشك أن قدرات المجدد وتخصصه، وحاجة البيئة والزمن الذي يعيشه، كل ذلك له أثر في منهج التجديد الذي يسلكه، ومجاله الذي يتجه إليه. ولاشك أيضاً أن من أبرز المجالات التي يُحتاج فيها إلى التجديد على مر العصور ما يلي:

أولاً: مجال العقيدة، وذلك من حيث ما يلي[3]:

أ) تنقيتها مما شابها، وتخليصها من كل ما علق بها من إضافات بشرية، ولاسيما الفلسفات العقيمة، والجدل المذموم، والآثار السلبية لعلم الكلام.

ب) بيان المنهج الصحيح لأخذها من الكتاب والسنة، ومناقشة القضايا الجديدة المثارة فيها وفق نصوص هذين المصدرين.

ج) التركيز على توحيد الله بجميع أنواع العبادة، وأن هذا هو التوحيد الذي تحصل به النجاة يوم القيامة، والذي من أجله بعث الله الرسل وأنزل الكتب، ولأجله كانت الخصومة

---

(1) بذل المجهود، ج١٧/ص٢٠٣.

(2) راجع كلاً من: عون المعبود – لمحمد العظيم آبادي، ج١١/ص٣٩٢ – ٣٩٣. وجامع الأصول – لابن الأثير، ج ١١/ص٣٢٠.

(3) راجع في هذا كلاً من: التجديد في الإسلام – للمنتدى الإسلامي بلندن، ج١/ص٤٤ – ٤٧. ومعالم الهدى إلى فهم الإسلام – لمروان القيسي، ص ١٢٥ – ١٢٧. والتجديد في الفكر الإسلامي – للدكتور عدنان أمامة، ص ١٣٥ – ١٣٧.

بين الأنبياء وأقوامهم، وخاصة في البلاد التي جهل الناس فيها معنى الألوهية، وصرفوا أنواع العبادة للشيوخ والأولياء والصالحين، وقدسوا الأضرحة والقبور، وعكفوا عليها راغبين راهبين.

د) التركيز على وجوب الحكم بما أنزل الله، وضرورة رد الأمور كلها إلى شرع الله، فهو سبحانه وحده المشرع للخلق أجمعين، يقول عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [1]، وتربية الأفراد والمجتمعات على الولاء لشريعة الإسلام، والحذر من تنقصها، أو اعتقاد أفضلية غيرها، أو مساواتها بها، أو جواز الحكم بغيرها.

هـ) التركيز على ضرورة استقلال الأمة الإسلامية وتميزها، واستعلائها بعقيدتها وشريعتها، ومحافظتها على هويتها، والتحذير من موالاة الكفار والتشبه بهم.

و) الربط الوثيق بين الناحيتين النظرية والواقعية العملية في العقيدة الإسلامية، وذلك عبر إحياء وتفعيل الآثار القلبية النابعة من صدق الإيمان، كالحب والتوكل والإنابة والخوف والرجاء، والزهد والصدق والصبر، وغيرها من منازل السير إلى الله تعالى، وقيم السلوك في التعامل معه سبحانه.

إن الانحراف عن الدين يتخذ – عادة – شكلين اثنين:

الأول: انحراف في المفاهيم والقيم.

والثاني: انحراف في السلوك والعمل.

ويعني الانحراف الأول: نشوء اعتقادات وتصورات عن الدين على خلاف الحق الذي أنزله الله وأراده.

ويعني الانحراف الثاني: بقاء الاعتقاد صحيحاً، ولكن السلوك والعمل يخالف الاعتقاد والتصور.

ويعبر العلماء عن الانحراف العقدي بـ (مرض الشبهة)، وعن الانحراف السلوكي بـ (مرض الشهوة)، ويعدون الأول أعظم وأخطر من الثاني [2].

يقول ابن قيم الجوزية: "إن القلب يعترضه مرضان يتواردان عليه، إذا استحكما فيه كان هلاكه وموته، وهما مرض الشهوات ومرض الشبهات، هذان أصل داء الخلق إلا من

---

(1) سورة الأنعام، الآية ٥٧.

(2) انظر: التجديد في الفكر الإسلامي – للدكتور عدنان أمامة، ص ٤٠.

عافاه الله "[1]، ويقول أيضاً: "الفتنة نوعان: فتنة الشبهات، وهي أعظم الفتنتين، وفتنة الشهوات... وهذه الفتنة – فتنة الشبهات – مآلها إلى الكفر والنفاق، وهي فتنة أهل البدع على حسب مراتب بدعهم، فجميعهم إنما ابتدعوا من فتنة الشبهات التي اشتبه عليهم فيها الحق بالباطل والهدى بالضلال "[2].

ثانياً: مجال النظر في نصوص الوحي الإلهي وتدبرها وفهمها، لمعرفة مراد الله وأحكامه، واستنباط القيم والنظم القائمة عليها منها، وتطبيقها على وقائع الحياة البشرية. قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾[3]، وقال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾[4]، وفهم قضايا الحياة الواقعية ومعالجتها وضبط تغيراتها بنصوص الوحي وقواعد الشريعة.

ثالثاً: مجال النظر في الحياة البشرية الفردية والاجتماعية من أجل معرفة القوانين الثابتة التي تجري على أساسها حركة هذه الحياة، وهي سنن الله تعالى التي لا تتخلف ولا تتبدل. يقول سبحانه وتعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾[5]، ويقول أيضاً: ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾[6]

رابعاً: مجال النظر والتفكر والبحث في عالم الطبيعة بموجوداته وظواهر حركته، لاكتشاف كل ما يحقق الخير والنفع للإنسان في دنياه وأخراه.

خامساً: مجال الدعوة إلى الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واتخاذ الوسائل الممكنة لحمل الناس على الالتزام بالشريعة، ومعالجة الانحراف السلوكي، وفضح المناهج والاتجاهات والأوضاع المخالفة للإسلام، ليحيى من حيّ عن بينة، ويهلك من هلك عن بينة، فلقد كان من مهمة الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام كشف طريق الضلال لئلا يلتبس بطريق الحق، فكان النبي يقول: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ۝ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ

---

(١) مفتاح دار السعادة، ج١/ص١١٤.

(٢) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، ج٢/ص٢٣٩.

(٣) سورة الزمر، الآية ٢٧.

(٤) سورة محمد، الآية ٢٤.

(٥) سورة آل عمران، الآية ١٣٧.

(٦) سورة الأحزاب، الآية ٦٢.

﴿١٥٢ ٱلَّذِينَ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ﴾ [1][2].

سادساً: "مجال الحكم والسياسة، بإقامة دستور الدولة المسلمة وتنظيماتها الداخلية على منهج الإسلام، وضبط علاقاتها الخارجية ومواقفها الدولية بالضوابط الشرعية، وتوظيف الإمكانات المادية والبشرية المهيئة في كل عصر في الارتقاء بالصياغة السياسية بما يحقق المصلحة الشرعية"[3].

سابعاً: مجال الاقتصاد، وذلك بالتشخيص الدقيق السليم للأوضاع الاقتصادية للعالم الإسلامي، والتعرف على مواطن العلل فيها، لتقديم العلاج الناجع لها، والخروج بالعالم الإسلامي من أزمته الاقتصادية الخانقة، والاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية لكل المستجدات المعاصرة الخاصة بالجوانب المالية والاقتصادية، وذلك لإقامة اقتصاد العالم الإسلامي على منهج الإسلام ووفق هدية القويم.

* * *

(١) سورة الشعراء، الآيات ١٥٠- ١٥٢.

(٢) انظر: حقيقة الفكر الإسلامي – للدكتور عبدالرحمن الزنيدي، ص ٢٠٩. والتجديد في الإسلام – للمنتدى الإسلامي، ص ٤٩.

(٣) حقيقة الفكر الإسلامي، ص ٢٠٩.

المبحث الثالث :ضوابط تجديد الفكر الإسلامي :

لكي يكون التجديد سليماً مقبولاً، ولبنة قوية في بناء الأمة الإسلامية، لابد أن ينطلق من أسس قويمة وضوابط صحيحة تقوم على الفهم السديد لأصول الإسلام ومبادئه ومقاصده العامة، التي تضبط حركة الفكر المسلم في كل زمان ومكان.

ولعل من أبرز هذه الضوابط ما يلي :

أولاً : الفصل بين الإسلام والفكر الإسلامي، حتى لا ينجر حكم أحدهما على الآخر.

فالإسلام اصطلاحاً – كما تقدم – : " هو الدين الذي جاء به النبي العربي محمد بن عبدالله مبادئ ومناهج، وتقابله الأديان الأخرى التي عرفت بعد تحريفها باليهودية والنصرانية، وغيرها من الأديان الشرقية، وكذلك المبادئ البشرية كالشيوعية " [1]. وهو الدين الذي ارتضاه الله تعالى لعباده أجمعين، يقول الله تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا ﴾ [2]، وهو أيضاً الهدى ودين الحق، يقول تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [3]، ويقول النبي ﷺ : (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه) [4].

" وهذا الاصطلاح – عند العلماء المسلمين – جارٍ على أن حقيقة الاستسلام لله بعد مبعث نبيه محمد ﷺ منحصرة في الإيمان به واتباع شرعه الذي جاء به نبيه، وإلا فإن الإسلام دين جميع الأنبياء والرسل السابقين، ومن تبعهم على اختلاف شرائعهم " [5]، يقول تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ ﴾ [6].

فالإسلام " في مقابلة الفكر هو : ما جاء به رسول الله ﷺ من تعاليم في الكتاب والسنة

---

(١) حقيقة الفكر الإسلامي، ص ١٢.

(٢) سورة المائدة، الآية ٣.

(٣) سورة الصف، الآية ٩.

(٤) رواه الإمام مالك في الموطأ في (الكتاب الجامع)، باب (النهي عن القول بالقدر)، الحديث رقم (١٦١٩) ص ٦٤٨ . وقد أورده الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (٢٩٣٤)، وقال عنه في مشكاة المصابيح : "هو معضل ولكن له شاهد من حديث ابن عباس بسند حسن أخرجه الحاكم، وروي من حديث أبي هريرة "، ج١/ص٦٦ .

(٥) حقيقة الفكر الإسلامي – للدكتور عبدالرحمن الزنيدي، ص ١٢ بتصرف يسير.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٩.

من عند ربه.

والكتاب والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ منزهان عن الخطأ، لأنهما من علم العليم الخبير مباشرة، وغير متأثرين بالزمان والمكان، فليس لمستوى الفكر في عصوره المختلفة، ولا للواقع المادي، وظروف البيئات عمل في تشكيلهما أو صبغهما بصبغة وقتية، أو واقعية مقيدة.

أما الفكر الإسلامي فهو: ما قام عليهما، واستنبط منهما، ودار في فلكهما بالعقل البشري المؤهل لذلك.

ولأن جهاز هذا الفكر: هو العقل البشري – أحد أجزاء الإنسان المخلوق – المحدود بحدود الزمان والمكان، والمعرض لمؤثرات كثيرة في حركته، ومن حركة الإنسان تفكيره، فإن الفكر الإسلامي متأثر بالواقع المادي المتغير، وبالمستوى الفكري الذي يعيشه صاحبه في زمنه، ومحدود في قدرته، ومن ثم فإنه غير معصوم من الوقوع في الخطأ.

والنقص والخطأ – هنا – يعود إلى العقل المحدود الذي أنتج الأفكار لا إلى الأساس الذي قام عليه هذا الفكر وهو الوحي "[1].

إذن الفكر الإسلامي ليس هو الإسلام نفسه من حيث هو وحي إلهي ثابت في مصدرية المعصومين، وليس لهذا الفكر عصمة الإسلام نفسه، ويجب ألا يخلط به، لأن خلطه به يؤدي إلى إقحام الفكر البشري في الوحي الإلهي، وقد جرَّ هذا الخلط كثيراً من الالتباسات التي أدت إلى نتائج في غاية الخطورة، حيث أُضيفت أفكار بشرية قدمت لتفسير الإسلام إلى الإسلام نفسه، وانتهت إلى إعاقة مسيرة الحضارة الإسلامية، فمن أخطر الأمور أن تتحول أفكار بشرية في نواحي الحياة إلى دين مقدس يحاسب الناس عليه [2]، وذلك لما يترتب عليه من نتائج سلبية سيئة تتمثل في:

١- إدخال فساد كبير على مبادئ الدين وتشويهه وتحريفه عن الغاية التي جاء من أجل تحقيقها في المجتمع الإنساني.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٧.

(٢) ولقد وقع في هذا الخطأ العديد من الباحثين في الفكر الإسلامي القديم والحديث، إذ أنهم عندما يتحدثون عن هذا الفكر، يخلطونه بنصوص الإسلام وأصوله. صحيح أن الفكر الإسلامي لابد أن ينطلق من أصول الإسلام وضوابطه، ولكنه بالرغم من ذلك لا يعدو – كما تقدم – أن يكون عبارة عن مواقف اجتهادية لعلماء الإسلام ومفكريه، فينبغي عند الحديث عنه الفصل الحاسم بينه وبين نصوص الوحي كتاباً وسنة.

٢- تقييد الفكر عن الحركة والاجتهاد في قضايا الفكر الإسلامي بدعوى أنها مبادئ معصومة لا يجوز الاجتهاد فيها [١].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الخلط بين الفكر الإسلامي والإسلام فتح الباب واسعاً أمام أصحاب المذاهب المنحرفة والاتجاهات المستغربة إلى تسميتهما معاً بـ (التراث)، ثم إخضاع هذا التراث لمنهج النقد والانتقاء والقبول والرفض، دون تمييز بين ما مصدره الإله الخالق وما مصدره الإنسان المخلوق.

ولا يخفى على كل لبيب منصف أنه وإن جاز إخضاع الفكر الإسلامي لهذا المنهج، فإنه قط لا يجوز إخضاع الإسلام نفسه - بمصدريه الكتاب والسنة - له.

فالوحي الإلهي واجب الأخذ والإتباع، وغير قابل للنقد والانتقاء، ولا يجوز تطويعه لأهواء النفس وشهواتها، يقول تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [٢]، ويقول ﷺ: (لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به) [٣].

ثانياً: موافقة نصوص الكتاب والسنة، والارتباط بهما، والانطلاق منهما في كل عمل تجديدي. ويستلزم ذلك أموراً عديدة، منها:

١- الإيمان بكمال هذا الدين وبأن أصوله وفروعه ودلائله ومسائله قد جاء بيانها في الكتاب والسنة بياناً شافياً، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [٤]، وقال أيضاً: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [٥]. وهذا هو المعطى الأساس والمباشر لعقيدة ختم الرسالات السماوية برسالة نبينا محمد، فهو كما قال عليه الصلاة والسلام: (خاتم النبيين) [٦]، وهذا

---

(١) انظر: تجديد الفكر الإسلامي - الدكتور محسن عبدالحميد، ص ١٨ - ١٩.

(٢) سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

(٣) أورده الإمام النووي في (الأربعين النووية) وقال: "حديث حسن صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح". وذكر الحافظ ابن رجب أنه خرّجه أبو نعيم في (الأربعين) التي شرط فيها الصحة، ثم بسط ابن رجب الكلام في تعليله. راجع: جامع العلوم والحكم، الحديث رقم (٤١)، ص ٢١ وما بعدها. وتعقب المحقق أحمد شاكر ابن رجب بقوله: "وعندي أن تعليله غير جيد وأن الحديث صحيح"، عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، ج٣ / هامش ص٢١٢.

(٤) سورة المائدة، الآية ٣.

(٥) سورة النحل، الآية ٨٩.

(٦) رواه البخاري في صحيحه في كتاب (المناقب)، الباب (١٨)، الحديث رقم (٣٥٣٥)، ج٦/ص٥٥٨. ورواه مسلم في صحيحه في كتاب (الفضائل)، باب (ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين)، ج١٥/ص٥١.

المعطى يحدد حركية التجديد في الفكر الإسلامي، بانحصارها في إطار هذا الدين الذي اكتمل وتم، فالتجديد – من ثم كما تقدم في التمهيد – يكون بإعادة الحالة الدينية على مر التاريخ إلى جدّتها التي كانت عليه يوم جاءت أول مرة، وهذا يمنع طرفي الزيادة والنقصان من عملية التجديد، فكل زيادة في الدين أو نقص منه – بأي صورة كانت – هي باطل مردود على صاحبه، وفي هذا المجال ورد قوله ﷺ: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد)[1].

إذ أن الزيادة في الدين أو النقص منه – تحت دعوى التجديد – يحمل – ضمناً – الاستدراك على علم الله وتقديره، إضافة إلى كونه يقدح في معطى جوهري من معطيات عقيدة ختم النبوة، وهي صلاحية هذا الدين – بهيئته التي انتهى إليها بوفاة محمد ﷺ – لقيادة البشرية من بعد وإلى قيام الساعة. ولو علم الله تعالى احتياج البشرية إلى شيء زائد لأمر رسوله بإبلاغه وبيانه، ولو علم بأن مبدأ دينياً معيناً يسوء البشرية التمسك به في مستقبل حالها لأمر الله تعالى رسوله ببيان نسخه"[2].

٢– الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة والاستنباط منهما في جميع مسائل وقضايا الاعتقاد والتشريع والسلوك وقضايا المعرفة عموماً، وذلك باعتبارهما وحياً من الله عز وجل يمتاز عما سواه من أدلة البشر وحججهم بالعصمة من الخطأ والميل والشطط، فهو حق وصدق، وكل ما خالفه وعارضه فهو باطل.

والرد عند التنازع إليهما – باعتبارهما مشعل النور والهداية والحكم والعدل ومقياس الحق والصواب – امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[3].

٣– عدم معارضة النص الشرعي قطعي الثبوت والدلالة برأي أو ذوق أو قياس، وعدم تقديم كلام أحد – كائناً من كان – على كلام الله وكلام رسوله، عملاً بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾[4].

ويدخل في ذلك دخولاً أولياً: عدم معارضة النص بما يسميه اتجاه التحديث في الفكر

---

(١) رواه البخاري في صحيحه في كتاب (الصلح)، الباب (٥)، الحديث رقم (٢٦٩٧)، ج٥/ص٣٠١.
(٢) انظر: تجديد الفكر الإسلامي – لجمال سلطان، ص ٦٣ – ٦٤.
(٣) سورة النساء، الآية ٥٩.
(٤) سورة الحجرات، الآية ١.

الإسلامي المعاصر[1] (روح الدين) أو (مقاصد الشريعة) ، وهي عندهم معان عامة وفضفاضة وغير مباشرة تختلف عن مقاصد الشريعة التي عني بها علماء الإسلام وعدّوها من الأدلة الشرعية المعتبرة ، ولاسيما الإمام الشاطبي رحمه الله . فهذه المعارضة من لدن هؤلاء التحديثيين نوع من تجاوز النص وتخطيه أو التحايل على إسقاطه .

ثالثاً : الاسترشاد بفهم الصحابة والتابعين – رضي الله عنهم ورحمهم – ومن التزم بنهجهم من علماء عصره ، فمن قواعد المنهج الإسلامي السليم الرجوع إلى فهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة من الصحابة والتابعين ومن التزم بنهجهم واقتفى أثرهم ، والأخذ بأقوالهم والاسترشاد بها في القضايا الدينية عامة . وكان أهل السنة والجماعة إذا ما اشتد الخلاف بينهم وبين معارضيهم من أصحاب المذاهب والاتجاهات المنحرفة يدعونهم إلى التحاكم إلى أهل القرون الثلاثة الأولى [2] ، الذين هم خير أمة محمد ﷺ ، وهم الصحابة والتابعون وتابعوهم ، فقد شاهد الصحابة رضي الله عنهم التنزيل وعاصروه ولازموا رسول الله ﷺ وسمعوا منه وتلقوا عنه ، وحفظوا مقالته ورعوها ، ثم نقلوها إلى من بعدهم كما سمعوها وفهموها ، ولذا فهم أفقه الأمة وأعلمهم بمراد الله ورسوله ﷺ ، وقد جاء القرآن الكريم في التشريع بموافقة بعضهم في رأيه [3] ، فمعاني القرآن كلها عندهم ، وما يغيب

---

(1) أقصد بهذا الاتجاه ذلك الاتجاه العقلاني الداعي إلى الابتداع في الدين أو تكييفه – باسم التجديد – لمسايرة العصر ومواكبة التطور ، وخاصة في مجال الأصول العقدية والتشريعية . ويكثر أصحاب هذا الاتجاه من استخدام كلمة (التجديد) في كتاباتهم ، ومفهومها عندهم : التوسع في فتح باب الاجتهاد لتخطي النصوص الشرعية اتباعاً للمقاصد وتحقيقاً للمصالح – في زعمهم – ، والجرأة على تغيير الأحكام الشرعية أو تعطيلها لإثبات قابلية الإسلام للتطور وصلاحيته لكل زمان ومكان . وللاستزادة في هذا راجع : كتابي (الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية – دراسة نقدية) في الصفحات : ٢٢٣ – ٢٦٨ .

(2) ومن ذلك على سبيل المثال : قول شيخ الإسلام ابن تيمية في مناظراته في العقيدة الواسطية : " قد أمهلتُ من خالفني في شيء منها – يعني عقيدة السلف الصالح – ثلاث سنين ، فإن جاء بحرف واحد عن القرون الثلاثة يخالف ما ذكرته فأنا راجع عن ذلك ، وعلى أن آتي بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة يوافق ما ذكرته " . مجموعة الرسائل الكبرى ، ج ١ / ص ٤١٧ .

(3) ومن ذلك على سبيل المثال : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى في أسارى بدر أن تضرب أعناقهم فنزل القرآن بموافقته ، ورأى أن يُتخذ من مقام إبراهيم مصلى فنزل القرآن بموافقته ، وقال لنساء النبي عليه الصلاة والسلام لما اجتمعن في الغيرة عليه : " عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات " فنزل القرآن بموافقته . ولمّا حكّم النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ رضي الله عنه في بني قريظة ، قال : إني أرى أن تقتل مقاتلتهم وتسبي ذرياتهم وتغنم أموالهم ، فقال عليه الصلاة والسلام : " لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات " . ولمّا اختلف الصحابة إلى عبدالله بن مسعود رضي الله عنه شهراً

عن بعضهم لا يغيب عن كلهم.

ويأتي التابعون بعد الصحابة في المنزلة، فقد تلقّوا عنهم علم الكتاب والسنة كما تلقّوه هم عن رسول الله ﷺ، فعلم التابعين متصل به ﷺ بسند وثيق.

ويأتي بعد التابعين تابعوهم في المنزلة، فقد تلقّوا عنهم ذلك العلم كما تلقّوه هم من أصحاب رسول الله ﷺ، فكان علمهم وفهمهم هو النور المبين لما في كتاب الله المبين وسنة رسوله الأمين.

رابعاً: الالتزام بقواعد اللغة العربية التي جاء الوحي الإلهي بلسانها، فالنص القرآني والنبوي أتيا وفق لغة العرب وبيانهم، وهذا ما تعبدنا الله تعالى به، وهو صريح قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴾[2]، فكل فهم للنص أو استدلال به لابد أن يكون محكوماً بقواعد اللغة العربية وأصولها ومفرداتها ومناهجها في التعبير والتصوير والدلالة على المعاني، أمراً ونهياً، وإثباتاً ونفياً، تخصيصاً وتعميماً، حقيقة ومجازاً. وأما من يزعم دلالة للنص (باطنية)، اعتماداً على الإلهامات والكشوف والرؤى الصادقة ونحو ذلك، فهو ملزم بإقامة البينة والقرينة الظاهرة على المعنى الذي صرف ظاهر النص إليه. علماً بأن الإلهامات والكشوف والرؤى الصادقة ليست دليلاً من أدلة الشرع، ولذا لا يجوز الحكم بمقتضاها في القضايا والمسائل الدينية، ولا الاستغناء بها عن النظر في الأدلة الشرعية المعتبرة،

فضلاً عن معارضتها بها، وتقتصر فائدتها على مجرد البشارة والتنبيه والاستئناس بها[3].

خامساً: الوعي الجيد بواقع الحياة البشرية في جوانبها المادية والفكرية والاجتماعية، وتصورها في وضعها الصحيح الذي انتهت إليه، ومعرفة النوازل المتجددة التي يواجهها

في المفوّضة، قال: أقول فيها برأيي، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريء منه، أرى أن لها مهر نسائها لا وكس ولا شطط، ولها الميراث وعليها العدة، فقام ناس من أشجع فقالوا: نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة منا يقال لها بَرْوَع بنت واشق بمثل ما قضيت به، فما فرح ابن مسعود بشيء بعد الإسلام فرحه بذلك. انظر: إعلام الموقعين - لابن القيم، ج١ / ص٨١.

(١) سورة إبراهيم، الآية ٤.

(٢) سورة الشعراء، الآيات ١٩٢ - ١٩٥.

(٣) راجع: الاعتصام - للشاطبي، ج١/ الصفحات: ٢٨١ - ٢٨٣، ٣٥١ - ٣٥٢.

المسلمون في بلادهم المختلفة، والفقه بظروفهم المتفاوتة في حياتهم المعاصرة، لأن الحياة البشرية هي موقع الأحكام الشرعية، والحكم على الشيء فرع عن تصوره.

يقول ابن قيم الجوزية: "لا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً. والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حُكم الله الذي حَكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر"[1].

سادساً: أن تتوفر في المجدد الشروط التي اشترط العلماء توفرها في المجتهد، وذلك على اعتبار أن الاجتهاد لون من ألوان التجديد المطلوب. وتتمثل هذه الشروط في الآتي[2]:

١- أن يعلم بمدارك الأحكام وهي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستصحاب وغيرها من الأدلة المعتبرة، والمعتبر في ذلك أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، ومواقع الإجماع والخلاف، وصحيح الحديث وضعيفه.

٢- أن يكون عالماً بمقاصد الشريعة.

٣- أن يكون عالماً بلسان العرب، ويكفي في ذلك القدر اللازم لفهم الكلام.

٤- أن يكون عارفاً بالعام والخاص، والمطلق والمقيد، والنص والظاهر والمؤول، والمجمل والمبين، والمنطوق والمفهوم، والمحكم والمتشابه، والأمر والنهي. ولا يلزمه من ذلك إلا القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة ويُدرك به مقاصد الخطاب ودلالة الألفاظ، بحيث تصبح لديه ملكة وقدرة على استنباط الأحكام من أدلتها.

٥- أن يبذل غاية وسعه وطاقته في البحث والنظر.

٦- أن يكون تقياً عدلاً مرضي السيرة، ومعروفاً بصفاء العقيدة وسلامة المنهج[3].

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج١/ص٨٧ - ٨٨.

(٢) راجع في هذا: الرسالة - للإمام الشافعي، ص ٥٠٩ - ٥١١. وجامع بيان العلم وفضله - لابن عبدالبر، ج٢/ص٧٥ - ٧٦. وروضة الناظر - لابن قدامة، ج٢/ص٤٠١ - ٤٠٦. وشرح مختصر الروضة - للطوفي، ج٣/ص٥٧٦ - ٥٨٨. وإعلام الموقعين - لابن القيم، ج١/ص٤٦. ومذكرة أصول الفقه - للشنقيطي، ص ٣١١ - ٣١٢.

(٣) يجدر التنبيه هنا إلى أن هناك شرطين آخرين اشترطهما العلماء في المجتهد، وهما:

سابعاً : اجتناب الاجتهاد في القطعيات في مسائل العبادات والمعاملات ، كعدد ركعات الصلوات المفروضة ، وأصناف مصارف الزكاة، وحرمة الخمر والزنا والربا ونحوها ، وكذا القطعيات في القضايا الكلية في مجال الاعتقاد ، مثل : وجوب التحاكم إلى شرع الله ، وحرمة الولاء للكافرين ، واستخلاف الإنسان في الأرض ، وكون معيار التفاضل الحقيقي بين الناس هو التقوى ، وأن العبودية لله هي أساس الحياة الإنسانية الصحيحة . . . إلخ . فهذه القضايا ونحوها لا مجال للنظر فيها إلا من حيث نقد الواقع البشري في ضوئها ، أو بيان صورها التطبيقية للإنسان وأمثال ذلك[1] .

* * *

١ – أن يستند في اجتهاده إلى دليل ويرجع إلى أصل .

٢ – أن يكون عارفاً بالواقعة ومدركاً لأحوال النازلة المجتهد فيها .

وقد ورد هذان الشرطان ضمن ما تقدم ذكره من ضوابط التجديد .

(١) انظر : حقيقة الفكر الإسلامي ، ص ٢٠ .

الخاتمـــة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وفي ختام هذا البحث أود التأكيد على الأمور المهمة التالية:

١- إن الفكر الإسلامي فكر إنساني منفتح على كل الثقافات والحضارات التي أسهمت في رقي الإنسان، لا يرفضها تعصباً، ولا يضيق بما تقدمه من علوم ونظم وأفكار، ومعياره فيما يقبل أو يرفض معيار موضوعي، فما يقبله يجب أن يكون منسجماً مع الإسلام في عقائده وتشريعاته وقيمه ومبادئه، وما يرفضه فإنما يرفضه لفقدانه هذا الانسجام.

٢- إن التجديد بصوره ومجالاته المتعددة نعمة إلهية ونور رباني، جعله الله تعالى جسراً بين النص المقدس والمصلحة المتجددة، وحَفظَ سبحانه وتعالى به للنص قدسيته، وللفكر تأصيله، وللعقل حقه في الفهم والتفسير، وللحياة طبيعتها في الاستمرار والتطوير. وفي ذلك كله إرواء لشجرة الفكر الإسلامي بالعطاء التشريعي والتبصر العقلي.

٣- إن التجديد في الفكر الإسلامي لا يعني بأي حال التكييف التعسفي بين وقائع العصر ونصوص الوحي، بل هو في حقيقته انفتاح على الواقع بكل إمكاناته وتفاصيله وتطوراته، وتواصل في الوقت نفسه بمنهج علمي مع النصوص الشرعية لاستنطاقها والبحث في آفاقها وأحكامها ضمن الشروط والضوابط الشرعية المعتبرة. وذلك بلا شك كفيل بفتح الكثير من الآفاق وتزويد المسلمين بالبصائر التي يحتاجون إليها في حياتهم المعاصرة.

٤- إنه يجب على العلماء والمفكرين المسلمين المستجمعين لشروط النظر في النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها أن يجتنبوا التقليد، وأن يقوموا بواجبهم في خدمة دينهم وأمتهم بالاجتهاد والتجديد، فالفكر إنما ينمو بالتجديد لا بالتقليد.

٥- ينبغي التوجه إلى الاجتهاد الجماعي بدلاً من الاجتهاد الفردي، والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص في كل مجال من مجالات المسائل والقضايا المطروحة للبحث والنظر، سواء في مجال السياسة أم الاقتصاد أم التربية أم الاجتماع، أم غيرها من المجالات الأخرى. فإن ذلك كله فيه تعاون على الخير والبر والتقوى، وتكاتف بين المجتهدين، وتكامل للجهود، واستفادة من الطاقات الفاعلة، كما أنه أحرى إلى الوصول إلى الأحكام الصائبة والنتائج الطيبة المثمرة.

٦- إنه لابد من الربط بين النظرية والتطبيق في مهمة الاجتهاد والتجديد، فالاجتهادات

الفكرية أمور نظرية تحتاج إلى تنفيذ وتحقيق في واقع المسلمين وحياتهم المعاصرة، لكي تتحقق الفائدة المرجوة منها.

هذا ما تيسر لي في هذا البحث الموجز، الذي أسأل الله تعالى فيه موافقة الحق والصواب، كما أسأله سبحانه أن يخلص نياتنا وأن يصلح أعمالنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

فهرس المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم.

٢- الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية – لعمر عبيد حسنة، ط الأولى عام ١٩٨٨م، المكتب الإسلامي – بيروت.

٣- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول – لمحمد بن علي الشوكاني، ط الأولى عام ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة.

٤- الأصالة والمعاصرة في الفكر الإسلامي – للدكتور محمد رأفت سعيد، ط الأولى عام ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، دار العلم – جدة.

٥- الاعتصام – لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، ط الأولى عام ١٣٣٢هـ – ١٩١٤م، دار الكتب الخديوية بمصر.

٦- إعلام الموقعين عن رب العالمين – لابن قيم الجوزية، تعليق: طه عبدالرؤوف سعد، ط دار الجيل – بيروت.

٧- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان – لابن قيم الجوزية، ط الأولى عام ١٩٨٧م، المكتب الإسلامي – بيروت.

٨- بذل المجهود في حل أبي داود – لخليل أحمد السهانفوري، ط دار الكتب العلمية العلمية – بيروت.

٩- تاريخ المذاهب الإسلامية – للشيخ محمد أبو زهرة، ط دار الفكر العربي – القاهرة.

١٠- تجديد الفكر الإسلامي – للدكتور محسن عبدالحميد، ط عام ١٩٨٥م، دار الصحوة – القاهرة.

١١- تجديد الفكر الديني في الإسلام – لمحمد إقبال، تعريب: عباس محمود العقاد، ط الثانية عام ١٩٦٨م، لجنة التأليف والترجمة – القاهرة.

١٢- جامع الأصول في أحاديث الرسول – لابن الأثير الجزري، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، ط عام ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م، مكتبة دار البيان، ومكتبة الحلواني.

١٣- جامع العلوم والحكم – لعبدالرحمن بن رجب الحنبلي، ط عام ١٣٤٦هـ – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر.

١٤- جامع بيان العلم وفضله – لابن عبدالبر النمري القرطبي، ط دار الفكر – بيروت.

١٥- حقيقة الفكر الإسلامي – للدكتور عبدالرحمن الزنيدي ، ط الأولى عام ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م ، دار المسلم – الرياض .

١٦- الرسالة – للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط الأولى عام ١٣٥٨هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة .

١٧- روضة الناظر وجنة المناظر – لموفق الدين بن قدامة ، ط الثالثة عام ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، مكتبة المعارف – الرّياض .

١٨- سلسلة الأحاديث الصحيحة – لمحمد ناصر الدين الألباني ، ط عام ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م ، مكتبة المعارف – الرياض .

١٩- سنن أبي داود – للحافظ أبي داود سليمان السجستاني ، تعليق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٢٠- شرح مختصر الروضة – لنجم الدين سليمان الطوفي ، تحقيق : الدكتور عبدالله التركي ، ط الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، مؤسسة الرسالة – بيروت .

٢١- صحيح الجامع الصغير وزيادته – لمحمد ناصر الدين الألباني ، ط الثانية عام ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، المكتب الإسلامي – بيروت .

٢٢- عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير – اختصار وتحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط عام ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م ، دار المعارف – مصر .

٢٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود – لمحمد شمس الحق العظيم آبادي ، ط الثالثة عام ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، دار الفكر – بيروت .

٢٤- الفكر الإسلامي في تطوره – للدكتور محمد البهي ، ط الثانية عام ١٩٨١م ، مكتبة وهبة – القاهرة .

٢٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير – لمحمد عبد الرؤوف المناوي ، ط الأولى عام ١٣٥٦هـ – ١٩٣٨م ، المكتبة التجارية – القاهرة .

٢٦- مجموعة الرسائل الكبرى – لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ط عام ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م ، مكتبة محمد علي صبيح – القاهرة .

٢٧- مذكرة أصول الفقه – لمحمد الأمين الشنقيطي ، ط المكتبة السلفية – المدينة المنورة .

٢٨- المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري – للدكتور محسن عبدالحميد ، ط الأولى عام ١٤٠٤هـ

، الكتاب السادس ضمن سلسلة (كتاب الأمة) بدولة قطر .

٢٩- **المستدرك على الصحيحين** – للحافظ محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري ، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ، ط الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م ، دار الكتب العلمية – بيروت .

٣٠- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة** – لابن قيم الجوزية ، ط عام ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ، دار الكتب العلمية – بيروت .

٣١- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** – لمحمد السخاوي ، ط عام ١٣٧٥هـ – ١٩٥٦م ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ومكتبة المثنى – بغداد .

٣٢- **من أجل صحوة راشدة تجدد الدين وتنهض بالدنيا** – للدكتور يوسف القرضاوي ، ط الأولى عام ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ، المكتب الإسلامي – بيروت .

٣٣- **الموافقات في أصول الشريعة** – لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي ، ط الثانية عام ١٩٧٥م ، المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة .

٣٤- **موجز تجديد الدين واحياؤه** – لأبي الأعلى المودودي ، ط الثالثة عام ١٩٦٨م ، دار الفكر – بيروت .

٣٥- **موطأ الإمام مالك** – للإمام مالك بن أنس ، رواية : يحيى الليثي ، إعداد : أحمد عرموش ، ط السابعة عام ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م ، دار النفائس – بيروت .

* * *